

الهيئة التنفيذية الاسكتلندية



العنوان:

St Andrew's House
Regent Road
Edinburgh EH1 3DG

وزارة العدل

مجموعة العدل الجنائي

الهاتف: 0131-244 2131

الفاكس: 0131-244 2121

البريد الإلكتروني:

Micheline.Brannan@scotland.gsi.gov.uk

موقع الويب:

<http://www.scotland.gov.uk>

مرجعكم:

مرجعنا:

١١ ديسمبر ٢٠٠٢

السيد المستشار/

مراجعة للممارسات والإجراءات المتبعة لدى المحكمة العليا

نوجه عناية سيادتكم إلى أننا نكتب إليكم لإرسال نسخة لكم من تقرير اللورد بومني عن دورية ٢٠٠٢ لممارسات وإجراءات المحكمة العليا. كما نوجه عناية سيادتكم إلى أن سعادة نائب وزير العدل قد قام بنشر التقرير اليوم وأعلن للبرلمان الاسكتلندي أنه سيجري حملة استشارات واسعة النطاق للحصول على وجهات نظر السلطة القضائية والمنظمات المعنية بنظام العدل الجنائي، بالإضافة إلى آراء الجمهور عامة حول هذه الاقتراحات الواردة في التقرير المذكور أعلاه.

تجدر الإشارة إلى أن اللورد بومني قد استشار عددا كبيرا عند إعداد هذا التقرير، كما أنه حظي بمجموعة من المراجع تمثل عددا من المصالح الرئيسية، ونحن نرحب بالتقرير ونرى أنه يشكل أساسا للتحسن الجوهرية في كفاءة المحكمة العليا، بيد أننا نرغب في المزيد من الاستشارات الرسمية قبل الشروع في التنفيذ.

هذا وقد حاول اللورد بومني كما هو موضح بالتقرير وضع نظام موحد لإضفاء مزيد من الثقة على سير المحاكمة الجنائية، وتقليل الضغط وعدم المواءمة اللذين يلحقان بالجمهور. وهناك ثلاثة محاور رئيسية للتقرير- تعديل الحدود الفقهية بين المحكمة العليا ومحكمة الشريف بغية التأكد من أن المحكمة العليا تركز على الجرائم الخطرة، وتحديث قاعدة ١١٠ يوما، وإدخال جلسات تمهيدية إجبارية وتواريخ



INVESTOR IN PEOPLE



محاكمات ثابتة في المحكمة العليا بغية الحد من الحاجة إلى التأجيلات. وإذا كان التشريع المبدئي موجودا بالفعل في كتب التشريع لتغيير الحدود الفقهية، فإن كلا من المحورين الآخرين يتطلبان التشريع المبدئي لتطبيقهما. ويسعدنا أن تشاركونا الرأي حول هذه الاقتراحات. هذا وقد أوصى اللورد بومني بالعديد من التوصيات المرتبطة وقدّم بعض الاقتراحات حول بعض الأمور مثل دعوة الشاهد للمثول أمام المحكمة، والأدلة، ومكان المحكمة العليا، وإدارة المحكمة، ووضع جداول المواعيد، والمساعدة القانونية، وتقارير الحالة الاجتماعية، واستخدام التكنولوجيا، ودور السلطة القضائية. ويمكن تطبيق بعض من هذه الاقتراحات بموجب أمر إداري، ويمكن للهيئة التنفيذية أن تطبق الاقتراحات التي لا يوجد نزاع عليها قبل التشريع، وذلك إذا لم تكن هناك أية موانع تحول دون تحقيق ذلك. فعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بالتوصية رقم (٢)، فإنه يتم توفير المصادر بالفعل لمحكمة التاج، والدعم المالي لتحسين عملية التحقيق المبدئي.

كما يسعد موظفي وزارة العدل أن يلتقوا بمنظمتكم للتشاور قبل الحصول على ردكم الكريم. وإذا طاب لكم هذا الأمر، فإن السيدة/ مواريا راماج يسعدنا أن ترد على أي من استفساراتكم ويمكنكم الاتصال بها على الهاتف رقم: ٠١٣١ ٢٤٤ ٨٥٤٢.

كما يسعدنا أيضا أن نتلقى أية تعليقات مفصلة عن التوصيات الفردية الواردة في الفصل رقم ٢٠ بالإضافة على التعليقات العامة. وإذا كانت لديكم الرغبة في القيام بهذا الأمر، فيمكنكم أن تستخدموا الصيغة الإلكترونية الموجودة على موقع ويب للهيئة التنفيذية الاسكتلندية <http://www.scotland.gov.uk/library5/justice/rppj-28.asp> وذلك لتسجيل ردكم. ويمكنكم أيضا أن ترسلوا بريدا إلكترونيا للورد بومني على العنوان التالي: consultation@scotland.gsi.gov.uk كما أن هناك ملخصا تنفيذيا معدا من قبل وزارة العدل على موقع الويب.

ويمكنكم أيضا الحصول على نسخة مكتوبة من الاستفتاء بالاتصال بالسيدة/ مواريا راماج على الرقم المذكور أعلاه. ويمكن إرسال النسخ المكتوبة من الرد على العنوان التالي:

Mrs M Ramage
Scottish Executive
Justice Department
Criminal Procedure Division
1WR
St Andrew's House
Regent Road
Edinburgh
EH1 3DG

ووفقا للعرف السائد، فستكون ردود الاستشارات متاحة للجمهور. بيد أنه إذا رغبتم في الاحتفاظ بسرية ردكم أو أي جزء منه، فيرجى توضيح هذا، وسوف يلقي هذا الأمر كل تقدير واحترام منا.

تمتد فترة الاستشارة إلى ١١ أبريل ٢٠٠٣.

المخلصة

M H Branman

السيدة/ إم راماج